محاضرات منهجية التعليق على النصوص القانونية والقرارات القضائية

السنة أولى ماستر تخصص قانون خاص

الموسم الجامعي 2020/2019

الأستاذة/ بوجريو ياسمينة

منهجية التعليق على قرار قضائي

مقدمة:

يندرج التعليق على القرارات القضائية ضمن المنهجية العملية التي تهدف إلى تمكين الطالب من الربط بين المعلومات النظرية والمسائل الواقعية التي يمكن أن تواجهه.

وينبغي على الطالب حتى يتمكن من التعليق الصحيح على موضوع قرارا قضائي فهم القرار جيدا عبر قراءته قراءة متأنية مع التوقف عند معنى كل جملة، لأن الأسلوب القانوني يتميز بدقة المصطلحات المستعملة وهو ما يتطلب منه التفكير العميق حتى يتمكن من فهم فكرة القضاة ويفهم النزاع المطروح من القاضي، وكذا مصدره وكيفية الفصل فيه بأن يعرف كيف وصل القاضي إلى اعتماد قاعدة قانونية حسب الوقائع المطروحة عليه وكيف تم الوصول لها وما هي النتائج التي استنتجها.

1-الهدف من التعليق على قرار قضائي

لا يكتفي الطالب خلال التعليق على فهم جوانب النزاع وإنما عليه أن يقوم بتقييم القرار بمعنى أن يعقب على الحل الذي انتهى إليه القاضي ويمكن تقييم القرار من خلال الإجابة على عدة تساؤلات كالتساؤل عما إذا كان تطبيق القانون من طرف القضاة صحيحا وكذا ما إذا كان تفسير نص قانوني تفسيرا سليمًا من طرفهم بالنظر إلى روح هذه النصوص، وإذا كان التفسير تفسيرًا واسعًا أو تفسيرًا ضيقا، و التساؤل كذلك ما إذا كان اختيار القضاة للقاعدة القانونية وأن هناك قاعدة قانونية أخرى أكثر انسجاما وينبغي على القاضي هنا اقتراح حلول أخرى، وحتى يتمكن الطالب من تقييم القرار ينبغي أن يكون على علم بالقانون الوضعي وأن تكون لديه معلومات فقهية كافية وأن يكون على اطلاع على أحكام قضائية الصادرة في الموضوع.

2-مكونات القرار القضائي:

تحتوي الأحكام القضائية على ثلاث أجزاء

الجزء الأول: يسمى **الديباجة** وتخصص للمعلومات الخاصة بالجهة القضائية التي فصلت في النزاع بالتعريف بالمتخاصمين وعناوينهم ومحاميهم إن وجدوا ورقم القضاة، تاريخ صدور القرار والإشارة إلى النصوص القانونية التي اعتمد عليها القاضي للفصل في النزاع.

الجزء الثاني: ويسمى **صلب القرار**: يخصص للأسباب التي اعتمد عليها القاضي للفصل في النزاع والتي تسمح للوصول إلى الحل المناسب، ويشير خلاله إلى وقائع القضية وإلى الإدارات وكل ما دار بين المتخاصمين من إدعاءات.

الجزء الثالث: يسمى **منطوق القرار** ويتضمن الحل للمشكل المطروح ونجد هذه الفقرة تحت عنوان لهذه الأسباب.

3-مراحل التعليق على قرار قضائي:

يمر التعليق أيضا بمرحلتين: مرحلة التحضير ومرحلة التحرير.

أ/ مرحلة التحضير (التحليل)

يقوم الطالب من خلال هذه المرحلة بقراره القرار قراءة دقيقة ثم وصفه دون مناقشته ويستخرج العناصر التالية:

أ-1- الوقائع:

يجب ذكر الوقائع بإيجاز مع ترتيبها حسب حدوثها وهي كل الأحداث التي أدت إلى النزاع وينبغي إبراز الوقائع الهامة والثابتة بمعنى التي لا ينازع الأطراف في وجودها كما قد تتضمن أحكام قضائية سابقة على القرار وينبغي أيضا التقيد بهذه الوقائع لأنها حقيقية ويمنح افتراض وقائع.

أ-2- الإجراءات:

وهي مختلف المراحل القضائية التي مر بها النزاع إلى غاية صدور القرار محل التعليق وينبغي وصف هذه الإجراءات حسب الترتيب الزمني مع الإشارة إلى الجهة القضائية التي حدث أمامها سواء المحكمة أو المجلس القضائي أو المحكمة العليا مع ذكر الطرق

الذي قام بإجرائه (المدعي، المستأنف، الطاعن)، وتاريخ رفعها مع ذكر منطوق الحكم وتاريخ صدوره على مستوى كل من المحكمة والمجلس القضائي والمحكمة العليا.

أ-3- الإدعاءات:

لكل طرف في الخصومة إدعاءات وحجج قانونية يحاول بها أن يدافع عن حقه ويتمثل هذا العنصر في النصوص القانونية التي يرتكز عليها دفاع المتخاصمين ويجب ذكر كل الإدعاءات دون النظر إلى أهميتها أو صحتها لأن لكل متخاصم الحق في أن يدعي ما يراه ملائما للدفاع عن حقه حتى ولو كان غير صحيح. ويجب على الطالب التقيد بالإدعاءات المذكورة دون افتراض إدعاءات للطرفين، إذا لم يشير إليها القرار وهذا العنصر مهم كونه المنطلق في طرح المشاكل القانونية.

أ-4- المشاكل القانونية:

تتمثل المشاكل القانونية في نقاط النزاع، وهي الأسئلة التي تطرح على القضاء من طرف المتخاصمين وعلى القضاة الفصل فيها، ويطرح المشكل في صفة استفهامية وهو من النقاط الصعبة التي تواجه الطالب لأنه وخلافا للعناصر الأخرى، فإن المشكل غير مشار إليه في مضمون القرار، إذ يتعين على الطالب الرجوع إلى الإدعاءات المتخاصمين والتقيد بالحل الذي انتهى إليه القاضي، كما يمكن أن يستخلص من استدلالات القاضي كأن يكون نقطة مشارة تلقائيا من طرفه.

ومتسلسلة يحترم فيها الطالب قواعد المنطق ويحترم التنظيم الذي وردت في إطاره النقاط المشار إليها.

2- المرحلة التحريرية:

إن المرحلة التحريرية للتعليق على قرار تتطلب وضع خطة تناقش من خلال مقدمة، صلب موضوع، خاتمة.

أ- الخطة:

إن الخطة تحتوي على الإجابة على المشاكل المطروحة في القرار وبالتالي يجب ان تتمحور حول نقاط النزاع دون غيرها وتقسم الخطة على أساس المشاكل المطروحة في القرار وإن كانت الخطة الثنائية هي الخطة المثلى، فإنه يمكن طرح مشاكل متعددة كطرح مشاكل يتم تقسيمها إلى ثلاث مباحث مع وضع عناوين لكل مبحث وكل مبحث يقسم إلى مطالب وتكون العناوين مختصرة وتعبر عن المحتوى ذاته. وتكون متسلسلة يحترم فيها الطالب قواعد المنطق ويحترم التنظيم الذي وردت في إطاره النقاط المشار إليها.

ب-المناقشة: بعد إعداد الخطة تبدأ مرحلة المناقشة

- المقدمة:

بعد الإشارة إلى تمهيد يشير فيه الطالب إلى أهم النقاط التي أشار إليها القرار بإيجاز شديد، يشرع مباشرة بذكر كل العناصر التي تكون سابقا أي الوقائع، الإجراءات الإدعاءات، المشاكل القانونية المطروحة وأخيرا الخطة دون أن ينسى تبريرها، ويخصص الطالب فقرة لكل عنصر مع ربط الفقرات بجمل مفيدة، حيث يكون النص متكاملا.

- صلب الموضوع:

تكون دراسة صلب الموضوع بمناقشة كل نقاط النزاع التي تضمنتها الخطة فيتناول الطالب كل النقاط بالترتيب المشار إليه في الخطة ويكون بشرح وتقييم الحل الذي انتهى إليه القاضي(إبداء الرأي الشخصي مع الأساسي القانوني)، وهو ما يستدعي فهم النزاع القائم من إدعاءات، وإجابات الخصم الآخر، استدلالات القضاة (بمعنى كيف تولى القاضي تكييف الوقائع)، وما هي القواعد القانونية التي استند إليها وكيف فسرها وما هي المشاكل التي تترتب على التفسير.

وعلى هذا الأساس ينبغي على المعلق على القرار الرجوع إلى المعلومات النظرية المتعلقة بالموضوع، دون سردها بصفة مفصلة وإنما بتقديم نقاط النزاع التي قام بحصرها، بحيث يرجع إلى مضمون القرار وإلى الجانب النظري بصفة منتظمة ونشير أيضا إلى الحذر من نقل كل القرار بصفة آلية بمعنى تكراره. ويتعين على الطالب ابداء رأيه سواء بالموافقة أو

دون ذلك مع التبرير في الحالتين ويستعين في ذلك بالحلول القضائية لاسيما تلك الصادرة عن المحكمة العليا سواء قبل أو بعد صدور القرار محل التعليق دون أن ننسى الاستعانة برأي الفقه.

الخاتمة:

يمكن أن يشير الطالب من خلال الخاتمة إلى الأثر الذي يرتبه الحل الذي انتهى إليه القاضي مع الإشارة طبعا إلى النتائج التي توصل إليها خلال التعليق.

منهجية تقديم الاستشارة القانونية

1- تعريفها وأهميتها:

منهجية الاستشارة هي طريقة بيداغوجية تستعمل لتدريب الطالب على استعمال فكره ومعارفه استعمالا منطقيا وعلميا، بحيث يستطيع حل المسائل القانونية التي تعرض عليه والتي يواجهها يوميا الأشخاص والهيئات.

قد تكون الاستشارة شفهية أو مكتوبة، تشبه الاستشارة المكتوبة الخبرة من حيث المنهج المتبع، حيث يخضع تحريرها لقواعد علمية معينة تسهل للمخاطب بها للخروج بفكرة واضحة وتكمن أهمية الاستشارة بأنها أصبحت تأخذ حيزا معتبرا في مجال الدراسات القانونية فمهمة المستشار هي تبيان الرأي القانوني بخصوص المسألة المطروحة وتحديد النصوص القانونية التي تطبق على هذه المسألة.

أ- أمثلة عن طلب الاستشارة:

يمكن أن تطلب الاستشارة بمناسبة وضع من الأوضاع التالية:

- معرفة حكم قانوني بخصوص مسألة موضع النزاع واقع أو محتمل الوقوع، فيسأل المستشير عن السلوك القانوني الواجب الإتباع اتجاه قضية وعن كيف رفع الدعوى وخضوعه فيها من أجل صدور حكم لصالحه، إضافة إلى السؤال عن تدابير استئناف حكم أو الطعن فيه.

- قد يطلب شخص طبيعي أو معنوي الاستشارة حتى ينأى بنفسه عن التعرض للمساءلة أو الخسارة أو سد ثغرات التي يحتمل أن يستفيد منها من يتعارض معه.

في جميع الأحوال يتطلب إعطاء الرأي القانوني، حيث يعطي المستشير وجهة نظره الشخصية في ظل النصوص القانونية والاجتهادات المتعلقة بالموضوع محل الاستشارة.

2- مراحل الاستشارة القانونية:

تتطلب منهجية الاستشارة القانونية تماما كالتعليق على قرار قضائي، فهم النص جيدا من خلال القراءة المركزة (محتوى لتمكن من تشخيصه وحصر المسائل القانونية حصرا كاملا) ويمكن تقسيم مراحلها إلى مرحلتين:

أ- **المرحلة التحضيرية** (المعطيات)

تتدرج تحتها الوقائع والإجراءات ومنهما معا نستخلص المسائل القانونية.

1- الوقائع:

هي مجموعة الأحداث القانونية والمادية التي أدى تتابعها إلى تكوين موضوع النزاع أو عناصر المسألة مثل:فصل موظف، شق، طريق، ضرب أو جرح...

ويجب صياغتها بطريقة مجردة دون إعطاء حكم مسبق عليها ويجب انتقاء الوقائع المهمة في تحريك النزاع، ولا تكرر الوقائع الثانوية عديمة التأثير مع مراعاة التسلسل الزمني للأحداث وعدم تكرارها.

2- الإجراءات:

وهي المراحل الإدارية (التظلم) والقضائية التي مر بها النزاع وترتب حسب حدوثها زمنيا وبدقة بحيث نذكر التواريخ وعادة ما تقتصر الإشارة على الوقائع لأنها تطلب قبل اللجوء إلى القضاء.

3- طرح المسائل القانونية:

نستخرج المسائل القانونية من عناصر الاستشارة (الوقائع والإجراءات إن وجدت) وتطرح في شكل تساؤلات دون التساؤل عن المسائل المفصول فيها.

مثال: إذا كان نزاع بين بلدية وموظف لا داعي للتساؤل عن طبيعة النزاع، وتقدم هذه التساؤلات كما يلي:

- ما طبيعة النزاع القائم بين....وبين.....؟
- ما طبيعة التصرف....؟
- ما هي الدعوى الملائمة؟

* ما هي الجهة القضائية المختصة؟

ب- المرحلة التحريرية:

إن الإجابة على المسائل القانونية تعالج بواسطة فقرات بحيث نستخلص لكل مسألة قانونية فقرة خاصة بها مثلا:

الفقرة الأولى:

فيما يخص طبيعة النزاع: نذكر فقط الوقائع المتعلقة بتحديد طبيعة النزاع مثلا: يطرح السؤال مرة أخرى في شكل تطبيقي ونجيب عنه.

- **الوقائع:** يجب فرز الوقائع وذكر الخاص منها بهذه المسألة (الفقرة الثانية).

- السؤال القانوني: هو قراءة ما جاء في المسألة القانونية وتجسيد لها وقد يقتصر على سؤال أو تكون هناك أسئلة ثانوية فرعية حسب طبيعة المسألة.

- **الحل القانوني:**

يقصد به القاعدة القانونية أو السند القانوني المعتمد للوصول إلى الإجابة أي حل المسألة وهذه الأخيرة تغني عن موقف القضاء والفقه.

-**الإجابة:**

الفقرة الثانية:

الوقائع....السؤال القانوني، الحل القانوني.

- **الحوصلة:(وهي جمع هذه الفقرات)**

هي تجميع للإجابات الفرعية الخاصة بالفقرات بمعالجة سابقة مثال: إن النزاع الإداري وعلى السيد أحمد رفع دعوى إلغاء على والي ولاية جيجل أمام المحكمة الإدارية بجيجل المختصة نوعيا وإقليميا.